

"الإتاحة المصرفية"

اتفاقية مالية طوعية لتسهيل التعاملات المالية للنساء المُعنفات اللواتي يتواجدن في الملاجئ وفي الشقق الانتقالية

أ. خلفية

1. ازداد في الآونة الأخيرة الوعي والإدراك لدى المصارف بأن فئة النساء اللواتي يتواجدن في ملاجئ النساء المُعنفات وأولادهن (فيما يلي- الملاجئ)، اللواتي اضطررن غالباً للهروب من المنزل بدون الحصول على أية مساعدات أو وسائل، يُصبحن غير قادرات على التعايش وإدارة أمور حياتهن المالية. هذا الأمر يؤدي الى زيادة الشعور بالوحدة والخوف التي تشعر بها المرأة منذ انفصالها عن حياتها السابقة، وتُلحق الضرر بقدرتها بالتغلب على الصعوبات وفتح صفحة جديدة. بسبب هذه الصعوبات، وبسبب عدم وجود توجيه مالي كافٍ، قد تواصل النساء بل وتُعزز من ارتباطهن الاقتصادي بزوج ذو تصرفات عنيفة، وحتى الرجوع إليه، على الرغم من أن هذا الأمر يُخالف رغباتهن.
2. لذلك، انطلاقاً من الأخذ بعين الاعتبار تعقيد المشكلة وبناءً على الاعتراف بوجود حاجة لمنح مساعدة لهذه الفئة، قررت المصارف وشركات بطاقات الاعتماد (فيما يلي- النظام المالي أو المؤسسات المالية) خلق مُخطط نشاطات طوعية: "إتاحة مصرفية". صحيح أن هذه النشاطات سيتم تنفيذها في إطار تعليمات القانون الحالية لكن سيتم في إطارها زيادة منح المرافقة المالية المُركزة والملائمة، من خلال خلق حلول ومساعدة مالية تلائم هذه الفئة المُحددة. يرى النظام المالي بضرورة وجود أهمية كبيرة لزيادة المساعدة وتحسين العمل لدى هذه الفئة، وسيقوم من أجل ذلك ببذل أقصى قدراته لمنح الرد الأمثل لاحتياجاتها مع الحفاظ على سرية الملاجئ والنساء التي تحصل على المساعدة.
3. استجاب النظام المالي لجميع التوجهات التي أرسلت إليه بهذا الخصوص، سواءً من الإشراف على البنوك وصولاً الى المؤسسات الاجتماعية المختلفة وقرر تطوير معالجة هذه الفئة، بواسطة إتاحة المواضيع المالية خلال عملية استيعاب النساء في الملاجئ (بواسطة "رزمة الحالة المالية") ومن خلال ترسيخ العلاقة الإنسانية مع الملاجئ التي تُعالج النساء المُعنفات وأولادهن وبواسطة اقتراح حلول مالية مُحددة وأكثر تطوراً، وفقاً لظروف كل حالة كما سيُفصل لاحقاً.
4. الإتاحة المصرفية ليست الهدف الوحيد. حيث ينوي المصرفيون توفير مرافقة وإرشاد مالي للنساء المُعنفات لمرافقة الخطوات الأولى للمرأة في عالمها الجديد بعد ترك المنزل والزوج، وبالتالي مساعدتها في عملية الانفصال عن عالمها القديم، في حال رغبت بذلك.
5. تهدف هذه الوثيقة الى توفير الرد على احتياجات فئة النساء المتواجدات في الملاجئ وفي الشقق الانتقالية. يدور الحديث عن فئة سكانية ذات احتياجات مُحددة، تحتاج بالأساس للمرافقة المالية المهنية والحساسة وبشكلٍ موازٍ للمعالجة السريعة والمُحددة التي تهدف الى منع تنفيذ نشاطات مالية موجهة من قبل الزوج العنيف، والتي قد تكون نتائجها في بعض الأحيان عبارة عن إلحاق ضرر مالي جدي.
6. صحيح أن معظم النشاطات في إطار الوثيقة ستنم أثناء تواجد النساء في الملاجئ لكن بسبب أهمية خلق استمرارية في عملية الانتقال للاستقلالية المالية، لدى خروج النساء من الملجأ، ستواصل المؤسسات المالية دعمهن من خلال هذه الوثيقة أيضاً لسنة إضافية بعد مغادرة المرأة للملجأ أو لمدة نصف سنة بعد مغادرة المرأة للشقة الانتقالية. ستكون العلاقة بين النساء وبين المؤسسات المالية في هذه المرحلة بواسطة عمال اجتماعيين من الملاجئ أو بواسطة جهة اجتماعية أخرى كما سيتم تحديدها من قبل وزارة الرفاه، والتي ستواصل مرافقة النساء في نهاية فترة تواجدهن في الملجأ.

ب. فيما يلي قائمة بالخطوات التي ستشملها هذه الوثيقة:

1. خلق إجراء "تقييم واستنفاد الحقوق المالية". لهذا الإجراء يوجد هدفين اثنين: الأول، تعزيز قدرة المصارف بتوفير الرد السريع والمناسب قدر الإمكان لاحتياجات المرأة، لمنع تدهور وضعها الاقتصادي وتعميق الضرر الاقتصادي بها، في حال كان الأمر موجوداً. الثاني، مساعدة العاملة الاجتماعية باستنفاد حقوق المرأة المالية سواءً كزبونة في النظام المصرفي أو كامرأة تتواجد في الملجأ، استناداً على هذه الوثيقة.
- 1.1 لغرض تقصير فترة الاستجابة التي تمنحها المصارف للصعوبات المالية التي تتعامل معها المرأة التي تتواجد في الملجأ، تم اقتراح تنفيذ الخطوات التالية:

1.1.1 **تعينة استبيان مالي** – استيضاح التفاصيل المُحددة والمناسبة بخصوص وضع المرأة المالي كجزء من إجراء التقييم الأولي الذي يتم تنفيذه عند وصول امرأة جديدة للملجأ. يتم استيضاح هذه التفاصيل من قبل العاملات الاجتماعيات في الملاجئ، بواسطة استبيان مالي. للحصول على توضيحات بما يتعلق لما ورد في الاستبيان، بإمكان العاملة الاجتماعية الاستعانة بمُرشد

مرافق للاستبيان. يشمل المرشد على شروحات, توضيحات وتوجيهات للبنود المناسبة في الوثيقة.

1.1.2 **حتلنة المصارف بإجابات المرأة- حتلنة جهات التواصل في المصارف (راجعوا البند 2),** بأسرع وقت ممكن, بضمون الاستبيان.

1.2 لاستنفاد حقوق المرأة, يُقترح أن تقوم العاملة الاجتماعية بالخطوات التالية:
1.2.1 الاستعانة بالمعلومات الموجودة في المرشد المرفق للاستبيان للفحص مع المرأة طرق تحسين وضعها المالي, لتجنب المتاعب من قبل المرأة, لتقليص تكاليف إدارة الحساب وغيرها.

1.2.2 منح المرأة رزمة نشرات معلومات تشمل على المستندات التالية:
1.2.2.1 نشرة معلومات عن حقوق الزبون لدى فتح وإدارة حساب مصرفي جاري برصيد دائن.

1.2.2.2 تفصيل المخصصات التي لا يُمكن فرض الحجزات عليها.
1.2.2.3 نشرات معلومات تتعلق بخدمة المسارات – تقليص العمولات في الحساب المصرفي الجاري.

1.2.2.4 نشرة معلومات للزبائن الذين تم فرض قيود على حسابهم المصرفي.

يجدر التوضيح أنه لم يتم نشر الاستبيان والمرشد وسيتم نشرهما في وقت لاحق.

2. **تعيين الشخص المسؤول عن التواصل-** كما ورد أعلاه, فإن الخطوة الأولى والأكثر أهمية التي سيتم القيام بها من قبل المؤسسات المالية في إطار هذه النشاطات هي تعيين شخص مسؤول عن التواصل في كل بنك. سيتم إرسال قائمة الأشخاص المسؤولين عن التواصل لجميع الملاجئ. بالإضافة الى ذلك, على ضوء الحاجة للإتاحة القصوى, سيتم تعيين لجميع الأشخاص المسؤولين عن التواصل في المصارف نواب يعرفون النشاطات ويكونون مُستعدين للرد على أي توجه, حين لا يكون الأشخاص المسؤولين عن التواصل مُتاحين للقيام بذلك.

عملياً, فإن أساس نجاح النشاطات الطوعية "الإتاحة المصرفية" يتعلق باختيار الأشخاص المسؤولين عن التواصل وتأهيلهم. الأشخاص المسؤولين عن التواصل الذين تم اختيارهم هم أصحاب تأهيل مناسب لمنح الحلول المناسبة, بدون علاقة لموقع الملاجئ ولموقع الفروع التي تدير فيها النساء حساباتها المصرفية. فقد تم اختيارهم لمعالجة جميع المشاكل التي قد تظهر, بصورة إبداعية وبالسرع القصوى. يجتاز الأشخاص الذين تم تعيينهم للتواصل في المصارف وفي شركات بطاقات الاعتماد ورشة تحضيرية تشمل على لقاءات مع جهات مختصة في منظومة الرفاه على إطلاع عميق بالموضوع, جولات ولقاءات في إحدى الملاجئ. تهدف الزيارة الى منحهم الانطباع وفهم المشاكل المختلفة والاحتياجات الخاصة للنساء في الملاجئ والشقق الانتقالية بصورة موسعة أكثر, لملائمة الحلول الصحيحة بصورة فورية لكل حالة وحالة.

لا تتلخص وظيفة الشخص المسؤول عن التواصل, كما تم تعريفها, بمساعدة وتنفيذ التعليمات المالية الممنوحة من قبل النساء, بل التركيز على مساعدة النساء بفهم وضعهن المالي, مع تحليل الإمكانيات المالية الموجودة أمامهن على ضوء التغييرات الدرامية التي طرأت على حياتهن. التثقيف المالي الذي سيُمنح في كل حالة وحالة سيُمكن النساء على فهم وضعهن المالي, بصورة عميقة قدر الإمكان, ومساعدتهن باتخاذ القرارات المالية الصحيحة والمناسبة لهن. كل هذا بهدف تمكين المرأة من تطوير قدراتها على اتباع حياة مالية مستقلة.

لذلك, فإن المهمتين الرئيسيتين للأشخاص المسؤولين عن التواصل هي:

أ. مساعدة المرأة التي ترغب بذلك, على الانفصال بصورة سريعة من التعلق المالي بزوجها, الذي كان موجوداً في السابق وذلك وفقاً لاحتياجاتها ورغباتها.

ب. القيام ببناء بنية تحتية أولية للإدارة المالية المستقلة في المستقبل وذلك بالتعاون مع المرأة.

3. **الغاء تفويض متبادل في الحساب المصرفي**

إحدى المشاكل الرئيسية التي تنجم في بعض الأحيان مع بدء عملية "الانفصال" من الحياة القديمة هي قيام الزوج العنيف بعدة خطوات تهدف الى منع المرأة من الحصول على الأملاك الموجودة المشتركة بينهما. قد تجد المرأة نفسها خلال أيام معدودة في حالة من "الاختناق المالي" والذي يؤدي في معظم الأحيان لفقدان القدرة, الأمر الذي قد يضغط عليها ويُجبرها على العودة, مرغمة الى "حياتها القديمة".

تُمكن تعليمات القانون أي شخص من فتح حساب مصرفي جديد وإلغاء التفويض المتبادل في الحساب القديم المشترك. سيحاول الأشخاص المسؤولين عن التواصل في المصارف قدر الإمكان منع الزوج من استخدام

الحساب واستغلال الوضع الحساس سلباً. كما سيحاولون مساعدة المرأة بتجنب التعقيدات البيروقراطية الغير لازمة. قد يكون الحل في كثير من الأحيان بواسطة فتح حساب جديد على اسم المرأة ونقل النشاطات المناسبة اليه. تجدر الإشارة في هذا السياق أنه سيتم فحص كل حالة على حدة بهدف محاولة منع قدر الإمكان, وحسب التعليمات, حدوث وضع تبقى فيه المرأة بدون أية خدمات حيوية لها ولأولادها (على سبيل المثال, خدمات طبية, استمرارية التأمينات وغيرها), عند الحاجة. وظيفة الشخص المسؤول عن التواصل في هذا السياق هو متابعة تنفيذ تعليمات المرأة عن قرب في الفرع المناسب ومحاولة الملائمة قدر الإمكان بين التعليمات الممنوحة من قبلها للتنفيذ في الحساب القديم وبين التعليمات الممنوحة في الحساب الجديد. يهدف هذا النشاط الى عزل المرأة قدر الإمكان من النشاطات المالية القديمة من خلال منع الضرر المالي الذي قد يحدث لها نتيجة لهذا العزل, ومنع اجراء لاستغلال الوضع من قبل الزوج. بشكلٍ موازٍ لذلك, ستمم محاولة خلق نشاطات مالية جديدة على اسمها في الحساب المصرفي الجديد.

في حالة وجود رصيد إيجابي في الحساب المشترك, سيكون بالإمكان اقتطاع ذلك من قبل المرأة مع فحص التداعيات المختلفة وبناءً على اعتبارات المصرف.

4. خلق إدارة اقتصادية مُستقلة – بدء طريق جديد

قدرة المرأة على إدارة حياة مالية مستقلة مع إيقاف ارتباطها الاقتصادي بزوجها العنيف, هي إحدى أسس نجاح عملية الانفصال عنه. الخطوة الأولى كما وردت تكون بواسطة إيقاف النشاطات في الحساب المشترك. الخطوة التالية هي فتح حساب مصرفي جديدة كقاعدة لبدء النشاطات المالية المستقلة. النشاطات المستقلة الجديدة مُمكنة بواسطة معالجة صحيحة لديون (في حالة وجودها) المرأة في الحساب المشترك الذي تم إيقاف النشاطات فيه من جهة أولى, ومن جهة ثانية بواسطة محاولة التعامل الصحيح قدر الإمكان مع فقدان الدخل الناتج في معظم الحالات من عدم العمل, وخاصة خلال فترة تواجد المرأة في الملجأ.

بناءً على فهم الصعوبات الموجودة في هذه الظروف وبناءً على الرغبة بالمساعدة قدر الإمكان في عملية إعادة تأهيل المرأة, ستعمل المصارف في المجالات التالية:

أ. **توزيع الدين** – بكل ما يتعلق بالديون في الحساب القديم, سيتم فحص إمكانية توزيع الدين بصورة متساوية بين الزوجين, لتمكين النساء اللواتي يُمكنهن القيام بذلك, من تجنب المبلغ المطلوب والتخلص من نسبتهن في الدين المشترك المتراكم. سيتم بذلك محاولة أيضاً فصل المرأة عن الزوج العنيف وعن ماضيها الاقتصادي المشترك, لتمكينها من البدء بحياة جديدة. تهدف هذه الخطوة الى منع زيادة الدين وتقليص العبء المالي على المرأة.

ب. **تجميد دفعات القرض السكني (المشكنتا)** – سيأخذ البنك بعين الاعتبار إمكانية تجميد دفعات القرض السكني (المشكنتا) لفترة حوالي نصف سنة. تهدف هذه الخطوة الى منع زيادة ديون المرأة في الفترة التي لا يوجد لها فيها أي دخل, وذلك لمحاولة تقليص عبء الدفعات الشهرية المفروضة على المرأة خلال فترة تواجدها في الملجأ. سيقوم البنك بفحص كل حالة على حدة, للعثور على الحل الأمثل لكل امرأة وامرأة, مع القيام بتحليل التداعيات والتأثيرات المختلفة على دفعات القرض. في حالة قيام الزوجين بأخذ قرض دولة في إطار قانون قروض الإسكان, سيتم إشراكهم باتخاذ القرار مع ممثلي الدولة, للتأكد من أن قرار البنك مقبول بالنسبة لهم.

ج. **منح اعتماد** – إحدى المشاكل الرئيسية التي تواجه المرأة خلال تواجدها في الملجأ, هي كما ذكر أعلاه, عدم وجود دخل مناسب. صحيح أن المرأة تحصل خلال تواجدها في الملجأ على مساعدة معينة من الملجأ ومن مؤسسة التأمين الوطني, لكن قد لا تكون هذه المساعدة كافية لتمكينها من اجتياز الفترة الأولية من دون زيادة حجم ديونها. لضمان استكمال عملية انفصالها عن زوجها العنيف, ولكي تكون قادرة على الحصول على الاستقلالية الاقتصادية, هناك حاجة للقيام بـ:

- 1) الاهتمام بأن يكون مبلغ ديونها لدى مغادرتها الملجأ قليل قدر الإمكان.
 - 2) توسيع قدر الإمكان قدرتها على تطوير نشاطات مالية واقتصادية مستقلة.
- لمحاولة مساعدة النساء بتقليص مبلغ ديونهن, ولتمكينهن من البدء بحياة مستقلة, ستقوم المصارف بصورة إيجابية بفحص كل فرد على حدة وبناءً على ظروف كل حالة وحالة, إمكانية منح قرض أو إطار اعتماد للمرأة بمبلغ آلاف الشواقل. على الرغم من أن هذا القرار هو عبارة عن قرار تجاري صرف يشمل على تحمل مخاطر من جانب المصرف.

5. التعامل في إطار إجراءات دائرة الإجراء

لمساعدة النساء على اجتياز فترة التكيف لحياة مستقلة بسهولة بشكل عام والحياة المالية المستقلة بشكل خاص, ولمحاولة التسهيل قدر الإمكان من تعامل النساء مع ديونهن التي نجمت مع/ بدون معرفة النساء, سيحاول النظام المالي التسهيل على النساء من خلال إجراءات جباية الدين. يهدف هذا الترتيب الطوعي الى

منح تسهيلات للنساء خلال فترة حوالي نصف سنة من موعد دخولهن للملجأ بواسطة تجميد الإجراءات واتباع خطوات إضافية كما تم تفصيل الأمر في هذه الوثيقة.

ستعمل المصارف، حسب الظروف، على تجميد إجراءات دائرة الملجأ التي تم اتخاذها ضد النساء اللواتي يتواجدن في الملجأ، لحوالي نصف سنة من موعد دخولهن للملجأ. بالإضافة إلى ذلك، ستعمل المصارف على تجميد تراكم فوائد التأخير على مبلغ الدين خلال هذه الفترة. ستكون المصارف مُستعدة لتطبيق هذا الترتيب لدى صياغته ونشره، مع ذلك، في الظروف التي تشمل على مخاوف من أن اتباع الخطوات المذكورة سيُلحق الضرر بمكانة المصرف كدائن، بإمكان كل بنك اتباع الخطوات التي يراها مناسبة وحتى يُمكنه، بناءً على اختياره اتباع خطوات تختلف عما ورد في هذه الوثيقة.

لا يهدف هذا الترتيب الطوعي إلى منع المؤسسات المالية من فرض حجوزات على أملاك المرأة، ويحق لهم القيام بذلك، كل منهم بناءً على اعتباره. لكن، ستمتنع المصارف في إطار الترتيب الطوعي عن تنفيذ حجوزات (في حال فرضها) خلال الفترة المذكورة، ما عدا في بعض الحالات المناسبة، التي يحق فيها للمؤسسات المالية اتباع الخطوات التي تراها مناسبة (كل مؤسسة بناءً على قرارها واعتباراتها)، قدر الإمكان – بالتعاون مع المرأة وبموافقتها، لتنفيذ الحجوزات قبل الفترة المذكورة أعلاه، على الرغم من الترتيب الطوعي، وبشرط أن يتم كل ذلك لصالح المرأة، لصالح أهداف الترتيب الطوعي ومن أجل تطبيقه. في هذه الظروف هناك مخاوف من أن اتباع الخطوات المذكورة من جانب مصرف معين، قد يؤدي إلى الحاق الضرر بمكانة المصرف كدائن، حيث يُمكن لكل مؤسسة مالية أن تعمل وفقاً لاعتباراتها واختياراتها حتى لو كانت مختلفة عما ورد في هذه الوثيقة.

6. معالجة خاصة للنساء بلا مكانة في الملجأ والشقق الانتقالية

من بين فئات النساء المُعنفات اللواتي يتواجدن في الملجأ، تكون فئة النساء بلا مكانة هي الفئة الأضعف وتكون حالتها الأصعب. تعترف دولة إسرائيل، على الرغم من فقدان المكانة، بضرورة منحهن الحماية وتمول وجودهن في الملجأ.

السبب الرئيسي بعدم قدرة المؤسسات المالية على منح خدمات مالية يعود للتعليمات القانونية التي تُلزم إبراز مستندات تعريفية لدى فتح حساب مصرفي. عدم وجود مستندات لدى تقديم طلب فتح حساب مصرفي لا يُمكن نظرياً وفعالياً من فتح الحساب ويُلحق الضرر عملياً بقدرة النساء الفعلية على تطبيق إجراءات مالية معقولة.

للتسهيل على هؤلاء النساء، سيقوم النظام المصرفي بالتعاون مع الإشراف على البنوك وممثلي الملجأ، بتبني اجراء تسهيلي وسريع يهدف إلى فتح حساب مصرفي للنساء بلا مكانة في الملجأ والشقق الانتقالية. وذلك اقتراضاً بأن الحديث لا يدور عن عدد كبير من الحسابات المصرفية، تكون فيها النشاطات المالية محدودة بالأساس بالإضافة إلى أن المصادر المالية الواردة للحساب واضحة قدر الإمكان.

الأساس القانوني التي يعتمد عليه هذا الإجراء هي أحكام المادة 3 (ج) من أمر منع تبييض الأموال (واجب التعريف، التبليغ وإدارة سجلات لمؤسسات مصرفية لمنع تبييض الأموال وتمويل الإرهاب)، للعام 2001.

سيكون بإمكان النساء في إطار الإجراء المُسرّع التوجه بمرافقة ممثل الملجأ المعترف به في المصارف إلى الشخص المسؤول عن التواصل في المصرف بطلب لفتح حساب مصرفي، حتى لو كان بحوزتها مستند تعريفية واحد فقط (تصريح مكوث/ تصريح دخول (فيزا)/ جواز سفر) وحتى لو لم يكن هذا المستند ساري المفعول. سيقوم الشخص المسؤول في المصرف مع ممثلي الفرع المعني ومع الجهات المناسبة في المصرف بإرسال طلب لبنك إسرائيل للحصول على مصادقة خاصة لفتح حساب مصرفي لصالح المرأة، في إطار أحكام المادة 3 (ج) لأمر منع تبييض الأموال المذكور. سيتم تحديد نوع الحساب من قبل كل مصرف بناءً على اعتباره التجارية.

تم في بنك إسرائيل إنشاء طاقم خاص بهذا الموضوع (سيتم إرسال تفاصيل الاتصال به فوراً لدى إنشاءه للأشخاص المسؤولين عن الموضوع في المصارف)، حيث يُمكن التوجه إليه في إطار الإجراء المُسرّع للحصول على مصادقة خاصة لفتح حساب لصالح النساء بلا مكانة، اللواتي يوجد بحوزتهن كما ذكر بطاقة تعريفية واحدة، حتى لو لم تكن سارية المفعول. سيقوم الطاقم بإرسال رده للمصرف بأسرع وقت ممكن، مع استلام المصادقة بفتح حساب من بنك إسرائيل، حيث سيقوم المصرف بالعمل على مواصلة الاجراء مقابل المرأة وبذلك يُتيح لها القدرة على إدارة حياة مالية مستقلة.

7. إرشادات بموضوع التتقيف المالي في الملجأ

بهدف زياد الوعي المالي والتثقيف المالي في الملاجئ, سواءً لدى النساء المُعنفات اللواتي يتواجدن في الملاجئ وفي الشقق الانتقالية وسواءً لدى أفراد الطاقم في الملاجئ, قررت المؤسسات المالية أن تأخذ على عاتقها في إطار هذه الوثيقة مسؤولية المساعدة في مجال المعرفة والتثقيف المالي في الملاجئ. وذلك بواسطة إنشاء واجهة مباشرة بدون أية وسائط بين المؤسسة المالية وبين ملجأ واحد أو أكثر, حسب القوائم التي سيتم استلامها من وزارة الرفاه, حيث سيتم في إطاره, من فترة الى أخرى, إجراء محاضرة بمواضيع مالية مختلفة. بإمكان هذه الواجهة أن تُركز على تنفيذ إرشادات مالية, لكن بإمكانها أن تتطور لمجالات إضافية أيضاً, حسب الحاجة وبناءً على موافقة كلا الطرفين.

ج. تلخيص

تم إعداد مخطط "الإتاحة المصرفية" من قبل النظام المالي أولاً لترسيخ العلاقة بينه وبين الملاجئ وبين النساء المُعنفات وبين النظام المالي. العلاقة الشخصية مع الأشخاص المسؤولين عن التواصل الذين تم تعيينهم في كل مصرف هي في أساس هذا المخطط, حيث يُمكن بواسطتها منح النساء المساعدة الشخصية التي يحتجنها, مع ملائمتها للظروف الحالية, وذلك بالسرعة القصوى المطلوبة في هذه الظروف.

الى جانب نشاطات الأشخاص المسؤولين عن التواصل, الذين يُعتبرون كما ورد, أساس المخطط, سيتم ملائمة حلول إضافية كما تم تفصيل ذلك أعلاه, مع محاولة المصارف "العثور على الحل الأفضل" لكل امرأة وامرأة وفقاً لاحتياجاتهن. سيعمل النظام المالي على تأهيل الأشخاص المسؤولين عن التواصل بسرعة وتطبيق النقاط التي تم طرحها في هذا المخطط, مع ملائمة حلول إبداعية لكل حالة وحالة. ستقوم رابطة المصارف بمتابعة الموضوع لمواصلة دراسته, بناءً على نيته استنتاج العبر لغرض تحسين الخدمة الممنوحة للنساء المُعنفات.